

Distr.: Limited
13 June 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو - 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع التقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار تشوفو مونغو (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

((البند 3 (أ)))

البرنامج 16

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

1 - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في جلستها التاسعة المعقودة في 16 أيار/مايو 2025 في البرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 19)).

المناقشة

2 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولعرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي لعام 2024.

3 - وأبرز أحد الوفود أن الدور الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بوصفها المنبر الحكومي الدولي الرئيسي للأمم المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ هو دور محوري يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للمنطقة بغية مساعدة الدول الأعضاء في سعيها إلى إيجاد حلول من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمساعدة في إجراء البحث والتحليل، وتيسير بناء توافق الآراء والتعاون التقني وتنمية القدرات على الصعيد الحكومي الدولي. وشدد هذا الوفد على أهمية أن يعكس العمل الذي تضطلع به



الرجاء إعادة استعمال الورق



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أولويات البلدان النامية بالقدر الكافي في البرامج الفرعية التسعة للبرنامج، وأشار إلى أنه وفقاً للفقرة 19-3 من الوثيقة (A/80/6 (Sect.19)، يُقدّم الدعم الذي توفره هذه اللجنة للدول الأعضاء أيضاً من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية. وأشار هذا الوفد إلى أن البرنامج المقترح يغطي جوانب شتى لمسائل مهمة منها البيئة والنقل والتجارة وإدارة مخاطر الكوارث والإحصاءات والتنمية الاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأثنى هذا الوفد على الدور الرائد الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومختلف المراكز التابعة لها في إجراء الأنشطة الإنمائية في آسيا والمحيط الهادئ، وأعرب عن التزامه بأن يواصل بلده، بوصفه أحد أعضاء هذه اللجنة والجهة المضيفة لفريق مركز آسيا والمحيط الهادئ لتطوير إدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث التابع لها، دعمه لأعمال اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومشاركته على نحو نشط في هذه الأعمال، بسبل منها التعاون المشترك في المجالات المتعلقة بالسلامة على الطرق، والتجارة اللاورقية عبر الحدود، وإعلان جاكارتا بشأن عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2032-2023، ومبادرة طريق المعلومات الفائقة السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وشبكة الطرق الآسيوية السريعة، والموانئ الجافة، وشبكة السكك الحديدية العابرة لآسيا.

4 - وكرر أحد الوفود الإعراب عن اهتمامه بضمان أن تتبادل اللجان الإقليمية المعارف والخبرات فيما بينها، مع العمل على تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وشجع هذا الوفد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على التركيز أساساً على التعاون الاقتصادي والتجارة وتحليل السياسات القائم على البيانات على الصعيد الإقليمي، وأشار إلى أن توسيع نطاق الولايات ليشمل مجالات لا تستند إلى الميزة النسبية لهذه الولايات من شأنه أن ينطوي على خطر إضعاف فعاليتها وتكرار الجهود المبذولة في جهات أخرى من منظومة الأمم المتحدة.

5 - وأشار أحد الوفود إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تظل تشكل، وقت انعقاد الاجتماع، محركاً للنمو الاقتصادي العالمي، وإلى أن مكانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد أصبحت أكثر بروزاً بوصفها المنظمة المتكاملة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وهي تضطلع بمسؤوليات حاسمة. وأعرب هذا الوفد عن بالغ تقدير بلده، بوصفه عضواً مهماً في المنطقة، للدور الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وعن مشاركته النشطة في أنشطتها، وامتنانه للدعم الذي تقدمه هذه اللجنة للدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما في مساعدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على بلوغ أهدافها. وأكد هذا الوفد أن بلده على أهبة الاستعداد للعمل مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل دعم تعددية الأطراف بقوة، والاشتراك معها في النهوض بتنفيذ مبادرة التنمية العالمية، ووضع مبادرة عالية الجودة من مبادرات الحزام والطريق، والمساهمة بشكل أكبر في بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك لآسيا والمحيط الهادئ.

6 - وأعرب أحد الوفود عن اعتزازه بكونه أحد أكبر المساهمين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ عام 2007، وعن إيلائه قيمة كبيرة للتعاون الطويل الأمد والمتعدد الأوجه الذي يجمعه مع هذه اللجنة. وأثنى هذا الوفد على الدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دعم بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ في تنفيذ خطة عام 2030 من خلال التعاون الإقليمي واتباع نهج متكاملة وشاملة لعدة قطاعات.

7 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية، أشار أحد الوفود إلى إقرار 86 في المائة من واضعي السياسات بحدوث تعزيز للوعي السياساتي بشأن المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي وتمويل التنمية، واستفسر عن المقاييس المستخدمة لقياس التقدم المحرز وعن سبب اعتزام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الوصول إلى عدد أقل من واضعي السياسات في عام 2026.

8 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية، أعرب أحد الوفود عن ترحيبه بالتركيز القوي للبرنامج الفرعي على تعزيز رفاه الإنسان في السياقين الحضري والريفي على حد سواء عن طريق دعم بناء القدرات، وأشار إلى أن بلده ما فتئ يساهم بانتظام في تبادل المعارف في هذا المجال، ولا سيما من خلال إطلاق مبادرة سول المتعلقة بالنمو الاقتصادي المستدام بيئياً (النمو الأخضر) منذ عام 2005، والتعاون في الآونة الأخيرة مع مدينة سول، في تنظيم النسخة الرابعة من جوائز أهداف التنمية المستدامة المشتركة بين الشبكة الإقليمية للسلطات المحلية لإدارة المستوطنات البشرية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (CityNet-ESCAP SDG City Awards)، وساعد ذلك على الاعتراف بالجهود المتميزة المبذولة على الصعيد المحلي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. وفيما يتعلق بالفقرة 19-76 من الوثيقة (A/80/6 (Sect.19)، أثنى الوفد على تطوير منصة التكيف المحلي لأهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ وطلب تقديم مزيد من الأفكار المستتيرة عن كيفية تعزيز الرقمنة بشكل ملموس لقدرات الحكومات المحلية وأصحاب المصلحة المحليين وكيفية اعتزام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مساعدة البلدان ذات الوصول الرقمي المحدود في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب في إطار إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة.

9 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 5، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، أعرب أحد الوفود عن دعمه القوي للعمل الذي تضطلع به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تعزيز التعاون الإقليمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث. وأكد الوفد على التزام بلده، بوصفه الجهة المضيفة لمركز التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية في آسيا والمحيط الهادئ، بتقديم المساعدة في مجال سد الفجوة الرقمية وتسريع وتيرة التحول الرقمي الشامل للجميع. وأعرب الوفد أيضاً عن اعتقاده بأنه، في ظل التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية، أصبح من الضروري بشكل متزايد ضمان استخدامها على نحو مسؤول وأخلاقي، وطلب الاطلاع على وجهة نظر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن كيفية إدماج هذا الاعتبار عند دعم تطوير ونقل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الاستنتاجات والتوصيات

10 - أوصت اللجنة بأن تنظر الجلسة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، تمسحياً مع قرار الجمعية العامة 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 16، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" في الدورة الثمانين للجمعية.